القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

اعداد الطالبة مريم عبدالله محمد

اشراف الدكتور فارس مهدي

لقد مر القطاع الخاص في العراق بظروف سياسية واقتصادية متقلبة ومتشابكة بدات هذة الظروف منذ قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1958 وبروز الايديولوجيات والنظريات الفكرية الاشتراكية والثورية التي اثرت بشكل كبير على القطاع الخاص واتهمته بانه قطاع استغلالي وغير قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك لم يكن يسمح للقطاع الخاص ان تكون له استثمارات كبيرة في القطاعات الاقتصادية اذ قامت الدولة بتاميم معظم الاستثمارات الخاصة خاصة القطاع الصناعي مطلع عقد الستينات من القرن الماضي وضل النشاط العام هو المهيمن على جميع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص الوطني في تحقيق تنمية وطنية متوارزنه وايظا حرم من فرصة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا بسبب عدم السماح بالمشاركة مع المستثمرين الاجانب لذلك بقى دور القطاع الخاص هامشيا بسبب سيطرة القطاع العام واقتصر القطاع الخاص على المشاريع الصغيرة تعتمد على دور الدولة في توفير المواد الاولية .

لكن بسبب الدور المهم للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة نجد معظم البلدان النامية قد وضعت العديد من القوانين والبرامج لتشجيع القطاع الخاص وان ياخذ القطاع الخاص دوره في استثمار امكانياته الماليه والفنيه في مشروعات اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع العراقي ليس كبديل للاستثمارات الحكومية بل مكمل لها فقط لبناء قاعدة اقتصادية متينه .

اولا .القطاع الخاص مفهومة .تاريخة في العراق

يعرف القطاع الخاص بانه مجموعه من الانشطة الانتاجية السلية منها والخدمية ذات الصيغة الفردية او الاسرية او المؤسساتية التي تقوم اساسا على المبادرة الخاصة والتدبير الحر وتخضع هذة الانشطة الى الية وحركة السوق اي ان كل نشاط انتاجي يتعلق بخلق الثروة القابلة للترويج ويقابلها طلب داخلي وخارجي يعتمد على المبادرة الشخصية التي يقوم بها فردا كان ام اسرة او مؤسسة وتخضع لقراراته الكاملة في اختيار النشاط الذي يرغب في تحقيقه ويكون صاحب هذا النشاط حرا في تصريف شؤون مشروعة وفق المتغيرات التي تطرا على السوق من زيادة طلب او عرض او ارتفاع الاسعار وانخفاضها دون تدخل الدوله او اي طرف اخر الا ان ان هذا المفهوم قد لا يتحقق عمليا لاسيما في التدخل حيث نجد ان كثيرا من الدول تتدخل

بنسب متفاوته سواء كان ذلك في عملية التاثير على الاسعار والاجور او في رفع او خفض سعر الفائدة واسعار صرف العملة .

وقد لعب القطاع الخاص في العراق دورا هاما في تاريخ العراق الاقتصادي حيث عرف بمفهومه الحديث في القرن التاسع عشر مستفيدا من الاصلاحات التي طبقها الوالي مدحت باشا وتحول الاقتصاد من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد متنوع .وقد اتسع دور القطاع الخاص لاسيما بعد اصدار قانون المشاريع الصناعية رقم 114 لسنه 1929 الذي ساهم بتشجيع المستثمرين وفي عام 1940 تم اصدار قانون المصرف الصناعي الذي لعب دورا محوريا في تشجيع الحركة الصناعية في البلد.مما عزز من دور القطاع الخاص في العمليه التنمويه لتصل مساهمته في العام 1950 بنحو 80%من الناتج المحلي الاجمالي .وكان للتوجهات الفكرية التي جاءت بعد ثورة تموز 1958 دور كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة انه قطاع مستغل ففي عام 1964 قامت الدولة بتاميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة وظل القطاع الخاص مقتصرا على الصناعات الصغيرة والتي تكون ذات راسمال محدود وعدد قليل من العماله لذلك تراجع دور القطاع الخاص في السبعينات والثمانينات وحاولت الدوله اعادة تنشيط القطاع الخاص من خلال خصخصة بعض المشروعات في عام 1987 وصدر قانون الاستثمار رقم 46 عام 1988 والقانون التجاري لسنه 1989 الا ان هذه الاجراءات فشلت في تشجيع القطاع الخاص بسبب انعدام الثقه بين رجال الاعمال وسياسات الدولة ويمكن ايجاز اهم سمات القطاع الخاص من خلال ما ياتي .

1.ابتعد القطاع الخاص عن الاستثمارات طويله الاجل لاسيما في النشاط الانتاجي الصناعي والزراعي ووجه معظم نشاطاته في المجال الخدمي والتجاري وبعض الصناعات الورشية مما حال دون بناء قاعدة اقتصادية يستند عليها القطاع الخاص في العراق.

2.الاعتماد على الاقتراض في تمويل مشروعاته دون ان تكون هناك سياسه لاستثمار المدخرات الفردية للمواطنين .

3.الاحتفاظ بجزء كبير من فوائظه المالية خارج القطر لعدم الاطمئنان للمؤسسات المالي العراقية .

4.الاعتماد الى حد كبير على ماتقدمه الدوله من عون في مجال الاعفاءات الضريبيه والكمركيه مماساهم في اتكاليه النشاط الخاص واعتماده على ماتقدمه الدوله .

5.احتكار القطاع العام لمعظم الانشطة الرئيسية السلعية والخدمية مماحال دون اشتراك القطاع الخاص في هذة الانشطة الكبيرة مماهمش دور القطاع الخاص في عملية التنميه.

الاقتصاد العراقي ..سماته واختلالات هياكله

ا.سمات الاقتصاد العراقي

على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة الا انه ضل يعاني من هيمنه القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي وكانت السياسات التي اعتمدت سابقا سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

1.هيمنه القطاع النفطي على الاقتصاد

ان ماتحقق من معدلات نمو في الناتج القومي الاجمالي منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي تعود في معظمها الى نمو القطاع النفطي اذ ارتفعت حصة النفط من 32%في عام 1968 الى نحو 68%في عام 1980 ثم زادت هذه النسبه لتصل الى 89.5%في عام 2002 ثم تراجعت لتشكل 61.1%في عام 2005 بسبب تراجع كميات التصدير التفط رغم ان النفط كان انتاجه محدودا بسبب ضعف القدرات الفنيه لزيادة الانتاج وقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي الى نحو 8.4%في عام 2002 ثم تراجعت عام 2005 لتشكل 6.6%من اجمالي الناتج المحلي بسعر السوق كذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي لم تبلغ مساهمته الابحدود 1.5%في عام 2002 ثم تحسنت الى 1.9%في عام 2005 والسبب في تراجع القطاعات السلعية ليس فقط بسبب ارتفاع اسعار النفط وانما الى جمله عوامل تمثلت في الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بالعراق والتي ادت الى تدني الانتاج في القطاعات السلعية وتوجيه معظم الموارد لدعم النشاط العسكري والصناعات الداعمه له.

2.هيمنه الدوله على النشاط الاقتصادي

كان لهيمنه قطاع النفط الذي تملكه الدوله على الاقتصاد العراقي سبب في هيمنه الدوله على مفاصل النشاط الاقتصادي بكونها هي المتصرف بالعوائد النفطيه التي يرد منها تنميه القطاعات الاخرى الان الاجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات الاقتصادية قد فشلت بسبب السياسات الشمولية المتبعه في ادارة الموارد الاقتصادية واصبحت الدوله هي القطاع المهيمن والمتصرف بمعظم الفعاليات الاقتصادية اما القطاعات الاخرى فلم تكن بعيدة عن هيمنه الدوله على فعالياتها حيث ان القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يكن له تاثير الا في الانشطة الاقتصادية الصغيرة والتي تكون غالبا هذة الانشطة تحت اشراف الدوله .

3. اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي

ادى تركز المواد المائية بيد الدولة الى اعتماد سياسيات مركزية شمولية لتخصص هذه الموارد لتنمية القطاعات الاخرى . استخدمت في القضايا و الانشطة العسكرية بسبب الظروف خلال العقود الثلاثة الماضية .الامر الذي ادى الى في اختلال التنمية الاقتصادية حيث ادت هذه الظروف الى اعطاء الاولوية الى القضايا العسكرية والى قطاعات اخرى من جانب اخر. سبب الاختلال ليس هذه فقط وانما في معاناة العراق من ضائقة مالية كبيره. كانت العاصمة بغداد في المقدمة في تخصص الموارد ومن ثم المدن الاخرى وهذا ساهم في الاختلال التنمية في العراق.

4.ضعف القطاع الخاص

القطاع الخاص المساهم الاكبر في العمليات الانتاجية والخدمية .خاصا في قطاعات الزراعة والتجارة الداخلية والخدمات .لاكن هذا النشاط واجهه الكثير من المعوقات التي ادت الى انحساره من هذه المعوقات .

1. ضبابية المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسيات الدولة تجاه القطاع الخاص
2. سيطرة الدولة واشرافها شبه المباشر من خلال شبكة من التعليمات تضعها الدولة
3. هيمنة الدولة على السياسيات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي

ب. الاختلال الهيكلية في الاقتصاد العراقي

الاختلالات في الاقتصاد العراقي جاء بسبب السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في الموارد الاقتصادية ويمكن ايجازها.

1.اختلال في هيكل الموارد للحكومة

اعتماد النفط كمصدر رئيسي للحصول على الموارد لتمويل الموازنة في الدول ادى الى اختلال في التوازن .حيث اهملت الموارد المالية المتمثلة بالضرائب والرسوم بسبب تفشي الفساد وعدم كفاءة الاجهزة حيث ادت الى انخفاض رواتب موظفي الدولة خلال فترة الحصار الاقتصادي .

2.درجة عالية من الاعتماد على الخارج

الامر الذي ادى اعتماد على الاسواق الخارجية هو انخفاض معدلات القطاعات الانتاجية السلعية .اذ ان اكثر من 50بالمية من الاحتياجات الغذائية تستورد من الخارج .حيث وضع الامن الغذائي العراقي في موضع خطر

كذالك بالنسبة لسلع الصناعية نسب كبيره من انتاج هذه السلع كانت مستوردة من الخارج هذا ماوضع القطاع الصناعي تحت رحمة العقوبات الدولية التي تعرض لها العراق خلال عقد التسعينات

3.تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

ادت الحروب والحصار الاقتصادي الذي مر بها العراق الى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية حيث ادت الى ارتفاع الدين العام الخارجي كما حصل في عام 2003 بفعل تراكمات الفوائد المترتبه مما ادى لتسديد تلك الديون اذا لم يتم اطفاؤها .

4.اختلال في اوجه الانفاق الحكومي

منذ بداية عقد الثمانينات ودخول العراق حرب مع ايران اصبح هناك تغير في توجهه الانفاق لصالح النفقات العسكرية

اما في عقد التسعينات بدات بحرب الخليج وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ادى الى مزيد من التراجع في الانفاق الحكومي هذا التغير الذي كان بسبب هذه الظروف ادى الى اختلال في مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة.

ثالثا .الاقتصاد العراقي .الواقع وضرورة الاصلاح.

كان لحرب 2003 اثر سلبي كبير على المقومات الاقتصلد العراقي في جوانبه الانتاجية والخدمية مما اثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية التي تقدر بنحو 192 مشروعا كبير اذ تكاد تكون شبه مطلة بسبب نقص الطاقة والمستلزمات

لسياسة الانفتاح الكبير تاثير سلبي على صناعات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص

اما القطاع الزراعي يعاني اليوم من تحديات كبيره في مقدمتها التدمير الذي اصاب البنى التحتية المتمثلة بشبكات الري والبزل واضافة الى انعدام المستلزمات الزراعية .

اما قطاع الانشطة التوزيعية هو الاخر تمثيله محدودا رغم انه كان اكبر من القطاع الزراعي مما سبق الامر الذي يدعو الى اعتماد سياسات اصلاحية وهذه السياسات لا ينبغي ان تقتصر على سن التشريعات وانما تتبنى فلسفة واضحة تجاه هذه الاصلاحات واعتماد برامج واعادة اصلاح البنى التحتية وتشجيع القطاع الخاص في مقدمة هذه البرامج.